عنوان البحث	مدخل كمي لدراسة العمارة العثمانية في اليونان إبان الحكم العثماني والمتبق منها الآن
بيانات النشر	SHEDET, annual peer-reviewed journal 9 (2019) pp. 95-115, Doi.10.36816/shedet.006.06

الملخص

تبدأ معظم الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمارة العثمانية في البلقان بإشارة تقارن بين أعداد العمائر التي كانت قائمة وبين المتبق منها في الوقت الراهن؛ في إشارة واضحة لتدمير النسبة الأكبر من العمائر العثمانية في البلقان دون الوقوف على أعداد تلك المباني بشكل صحيح ومجملها لا في الماضي ولا حتى القائم منها حتى الآن؛ فضلا عن قراءة وتحليل تلك الأعداد في ضوء رصد التغير والاختلاف فيما بينها. وهذا هو ما تهدف إليه هذه الورقة البحثية عبر عمل إحصاء دقيق لأعداد العمائر العثمانية في اليونان كدراسة حالة، وفق وظائفها وأماكن وجودها من خلال المصادر المتاحة في هذا الصدد، ثم مقارنتها بأعداد العمائر القائمة حتى الآن، في ضوء دراسة مسحية ميدانية قام بها الباحث على مدار عشر سنوات، وفق نفس المدخلات. ويمثل الإحصاء بشكل رئيسي ثلاث فترات تاريخية: ١) النصف الثاني من القرن ١١ه/١٧م اعتمادا على مؤلف الرحالة العثماني الشهير أوليا جلبي، ٢) نهاية الحكم العثماني في اليونان والذي امتد في بعض المناطق حتى الربع الأول من القرن ١٤ه/٢٠م، وتمثل كتب السالنامات وموسوعة قاموس الأعلام لشمس الدين، ومؤلف الباحث التركي الشهير أيڤردي المصادر المباشرة لتلك الفترة، ٣) الوضع الراهن (حتى ٢٠١٨) بناء على الدراسة الميدانية للباحث والمؤلفات الحديثة ذات الصلة.

وفي هذا السياق تم عمل جدول إحصائي لحصر العمائر العثمانية في اليونان وفق الفترات المشار إليها عاليه. ويساعد هذا الجدول في رصد التغير في أعداد كل نوع من أنواع العمائر العثمانية الأثرية بحسب الوظيفة، أو بحسب المنطقة الجغرافية، أو الفترة التاريخية. وتمثل مقارنة أعداد العمائر بحسب وظيفتها وموقعها الجغرافي فيما بين فترتي أوليا جلبي ونهاية الحكم العثماني، وتحليل هذه الأعداد في ضوء الاختلاف فيما بينها زيادة ونقصانًا أحد النتائج المباشرة لهذه الدراسة.

وتنتهي قراءة الجدول الإحصائي وكذلك الرسمين البيانيين المتضمنين بالدراسة لرصد الأعداد بحسب الوظيفة والمنطقة الجغرافية في ضوء الفترات المختلفة بإعادة قراءة للمراحل المختلفة للحكم العثماني في اليونان، وطبيعة كل مرحلة. وتخلص الورقة إلى أن التغير في الأعداد لايعكس فقط حجم التدمير الكبير، والممنهج في عدد كبير من المناطق، للتراث المعماري العثماني، وإنما كذلك لتغير طبيعة سياسة الحكم العثماني، فضلا عن أن عدد العمائر الباقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ المناطق القائمة فيها.